

## المؤشرات المالية وأثرها في تحقيق القيمة السوقية للمصارف العراقية دراسة تحليلية في مصرفي بغداد الاستثماري وأشور الدولي

م. جمال هداش محمد

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

Jamalj878@gmail.com

### المستخلص:

ركز البحث على أهمية المؤشرات المالية وأثرها في تحقيق القيمة السوقية، فقد هدف البحث الى قياس ومعرفة تأثير المؤشرات المالية المعتمدة في البحث (إجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية في المصرفين المبحوثين، وانطلقت مشكلة البحث لمعرفة ماهي علاقة الارتباط والاثر للمؤشرات المالية مع القيمة السوقية في المصرفين المبحوثين، وبهدف اختبار درجة العلاقة والاثر تم اختيار مصرفين (مصرف بغداد الاستثماري، ومصرف آشور الدولي) وتحليل كل مصرف على حدة، وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٩ باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 23)، فقد انطلق البحث من فرضيتين رئيسيتين، نصت الأولى بوجود علاقة ارتباط معنوية للمؤشرات المالية (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية، ونصت الثانية بوجود تأثير معنوي للمؤشرات المالية (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية، وقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات فقد ركزت اهم الاستنتاجات لا ترتبط القيمة السوقية في المؤشرات المالية المعتمدة فمن خلال نتائج التحليل لمصرف آشور الدولي قد تتأثر بالمؤشرات النوعية الأخرى مثل (الشفافية، وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب). وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها ضرورة الاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية في تعزيز القيمة السوقية للمصارف.

**الكلمات المفتاحية:** المؤشرات المالية، القيمة السوقية.

### Financial indicators and their impact on achieving the market value of Iraqi Banks / Analytical study in banks of Baghdad investment and Ashour International

Lecturer: Jamal Hadash Mohammed  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

### Abstract:

The research focused on the importance of financial indicators and their impact on achieving market value. The objective of the research was to measure and understand the effect of the financial indicators adopted in the research (total assets, deposits, cash credit, equity) on the market value of the two banks. And the impact of the financial indicators with the market value of the two banks investigated. In order to test the degree of relationship and impact, two banks (Baghdad Investment Bank and Ashur

International Bank) were selected and analysed by each bank by analysing their financial statements for the period 2009-2017 using the program for statistical (SPSS 23). The results of the study are based on two main hypotheses: First, there is a significant correlation between the financial indicators (total assets, deposits, cash credit and shareholders' equity) with market value. The second is that there is a significant effect on financial indicators (total assets, deposits, cash, the main findings of the study were not related to the market value of the approved financial indicators. As a result of the analysis results of Ashur International Bank, it may be affected by other qualitative indicators such as transparency, money laundering, Terrorism). And research found a set of recommendations, the most important of the need to rely on quantitative and qualitative indicators to enhance the market value of the banks.

**Keywords:** Financial Indicators, Market Value.

### المقدمة

تعد القيمة السوقية من المواضيع المهمة لأي مؤسسة سواء كانت إنتاجية ام خدمية، وتزداد أهميتها في القطاعات المالية والمصرفية بسبب حساسية النشاط، ويمكن ان تحقق القيمة السوقية من خلال مقاييس كمية كالمؤشرات المالية وأخرى نوعية فالمؤشرات المالية تقيس مدى كفاءة المصارف في تحقيق النمو والتفوق والحصول على تفوق سوقي فقد ركز الباحثين والمهتمين في مجالات الإدارة المالية الى تحليل المؤشرات المالية لتحديد جوانب القوة والضعف في الأداء المصرفي فضلا عن الإفصاح لنجاح او فشل المصارف او المؤسسات الأخرى وذلك نتيجة التعقيدات البيئية التي شهدتها القطاعات المصرفية توجه اهتمام المصارف الى تحقيق قيمة سوقية اعلى وتحقيق الكفاءة مما يعني تحقيق الاستدامة المالية وديمومة العمل المصرفي فقد تم اعتماد البحث الى اعتماد مؤشرات كمية لا نوعية وهي (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) لقياسها وتحديد علاقتها واثرها مع القيمة السوقية في المصرفين المبحوثين من خلال تحليل كل مصرف بشكل منفصل، فقد قسم البحث الى ثلاثة محاور الأول منها ركز على منهجية البحث، وقد عرض الثاني الجانب النظري، ثم ركز الثالث على الجان العملي، ليختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

### المحور الأول: منهجية البحث

**اولاً. مشكلة البحث:** تعد القيمة السوقية من المواضيع المهمة في عالم المال وواحدة من المفاهيم التنافسية للمصارف، خصوصا ان العمل المصرفي يمتاز بالتعقيد، مما دفع الكثير الى معرفة وقياس تلك القيمة من خلال طبيعة عمل تلك المصارف وما تقدمه الى الزبون. وتتلخص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- هل هناك علاقة ارتباط معنوية للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية في المصرفين المبحوثين؟
  - هل هناك تأثير معنوي للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية في المصرفين المبحوثين؟
- ثانياً. أهداف البحث:** ينطلق البحث من جملة من الأهداف تتجسد بالآتي:

- عرض قيم المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة ولسنوات البحث.
- تحليل العلاقة المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة ولسنوات البحث
- اختبار درجة التأثير للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة ولسنوات البحث.

**ثالثاً. أهمية البحث:** تتمثل أهمية البحث من خلال الاتي:

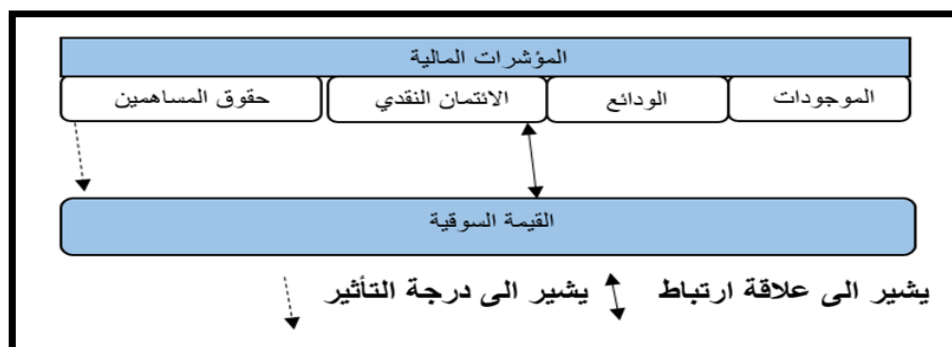
- التعرف على طبيعة المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية وطبيعتها في المصرفين المبحوثة.
  - بيان طبيعة العلاقة ودرجة التأثير بين المتغيرات المبحوثة.
  - تقديم المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية والتي تعد ركيزة أساسية حالياً في عصر التنافس المصرفي.
- رابعاً. فرضيات البحث:** انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه انطلق البحث من فرضيتين رئيسية هما:

#### الفرضية الرئيسية الأولى

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) والقيمة السوقية وطبيعتها في المصرفين المبحوثة.

#### الفرضية الرئيسية الثانية

- يوجد تأثير معنوي للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) على القيمة السوقية وطبيعتها في المصرفين المبحوثة.
- خامساً. نموذج البحث:** اعتمد البحث على النموذج الاتي لصياغة العلاقة والتأثير بين المتغيرات



**سادساً. مجتمع البحث وعينته:** يتكون مجتمع البحث من مصرفين عراقيين مختارة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي لغرض تحليل قوائمها المالية والمقارنة بينهما من خلال التقارير السنوية المنشورة للمصارف على سوق العراق للأوراق المالية وللفترة (٢٠٠٩-٢٠١٧) والجدول (١) يوضح تلك المصارف.

الجدول (١): المصارف عينة البحث

اسم المصرف	سنة تأسيس المصرف	راس المال عند التأسيس د.ع	راس المال الحالي د.ع	عدد فروع المصرف
مصرف بغداد الاستثماري	١٩٩٢	١٠٠ مليون	٢٥٠ مليار	٩
مصرف آشور الدولي	٢٠٠٤	٢٥ مليار	٢٥٠ مليار	٣٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصرفين في سوق العراق للأوراق المالية.

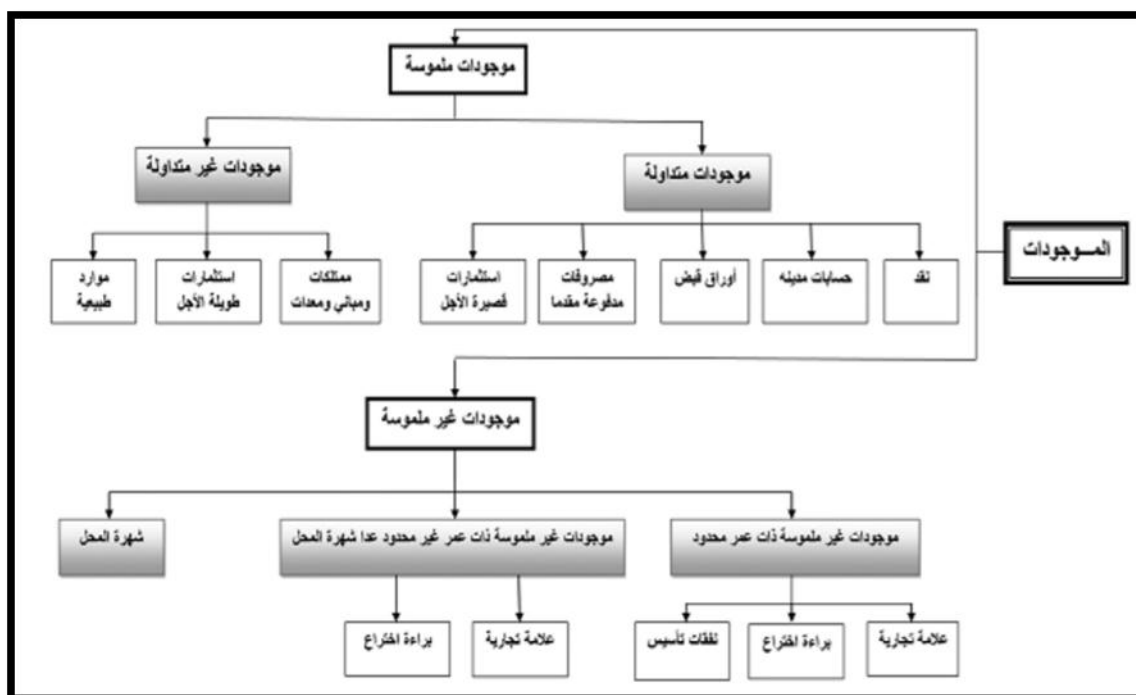
سابعاً. اساليب جمع البيانات والمعلومات والتحليل الاحصائي: استخدم الباحث برنامج التطبيق الاحصائي (SPSS) لقياس درجة العلاقة والتأثير، وذلك بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصرفين المبحوثة على سوق العراق للأوراق المالية وللفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧.

### المحور الثاني: الجانب النظري

اولاً. المؤشرات المالية: تعد المؤشرات المالية من المقاييس المهمة لقياس الأداء المالي والتي من خلالها يمكن الحكم على الأداء بشكل عام وذلك باستخدام التحليل المالي لتلك المؤشرات فقد تختلف تلك النسب حسب طبيعة النشاط وقد اعتمد البحث في الجانب النظري المؤشرات الآتية:

أ. **الموجودات:** يعبر عن مؤشر اجمالي الموجودات كافة الموجودات في الميزانية العامة كالموجودات المتداولة او الموجودات غير المتداولة. فالموجودات يقصد بها كل ما تمتلك الشركة والذي يكون له قيمة نقدية والذي يستخدم اما للإنتاج مباشرة او المساعدة فيه، وتعد الموجودات مصدر للخدمات حالياً ومستقبلاً (الحيالي، ٢٠٠٧: ١٢٦). وتمثل الموجودات اجمالي الاستخدامات في المصرف وتضم الموجودات الثابتة والمتداولة وكذلك الموجودات شبه الثابتة والموجودات الأخرى مثل القروض او النقد او الاستثمارات او التسهيلات (الخطيب، ٢٠١٠: ٩٩).

ومن خلال الشكل (١) يمكن ان نبين تصنيفات الموجودات



الشكل (١) الموجودات وتصنيفاتها

المصدر: (الصفار والخزرجي، ٢٠١٧: ٢٠٦).

يتضح من الشكل (١) ان الموجودات تقسم الى موجودات ملموسة وأخرى غير ملموسة بالموجودات الملموسة تتمثل بالموجودات المتداولة التي تتمثل بالنقد او أي موجود يمكن تحويله الى نقد بسرعة وبأقل الخسائر والموجودات غير المتداولة هي الموجودات الثابتة والاستثمارات اما الموجودات الغير ملموسة هي الموجودات التي تؤثر على الأداء بشكل غير مباشر.

### وتقسم الموجودات الى:

١. الموجودات الثابتة: هي كافة الموجودات التي تكون اجالها طويلة والتي تقتضي ان يكون فيها استثمارات طويلة الأمد والتي تصنف بموجودات البنى التحتية كالمباني والمعدات وغيرها (Ruppel, 2010: 187). وتمثل الموجودات الثابتة كل الموجودات التي تمتلكها المنظمة التي تكون ملموسة وطويلة الأمد والغرض من امتلاكها هو الاستخدام لتحقيق هدف المنظمة كالإنتاج والربحية او تقديم الخدمات وليس بهدف بيعها (العبيدي، ٢٠٠٧: ٣)، او هي الموجودات التي تكون ملموسة والتي تمكن المصرف من تسهيل اعمال النشاط المصرفي في اتمام وظائفه والموجودات الثابتة تكون ذات عمر انتاجي أطول (حسين ويني لام، ٢٠١٦: ٩٩).

٢. الموجودات المتداولة: الموجودات المتداولة هي جميع الموجودات السائلة سواء كانت نقدية او أي موجودات أخرى التي من الممكن تحويلها الى نقد او البيع او الاستخدام في السنة المالية (المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، ٢٠١٨: ٥) هي الموجودات النقدية او التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة وباقل الخسائر وان اهم الموجودات المتداولة تمثل النقد المتوفر في الصندوق وحسابات المدينون وهي تمثل التزامات على الغير او أوراق القبض التي عادة تكون كمبيالات والأوراق المالية كالأسهم والسندات والاستثمارات قصيرة الاجل كالودائع المصرفية والمبالغ المدفوعة مقدما والايرادات المستحقة (مجبور، ٢٠٠٦: ٤).

ب. الودائع: الوديعة المصرفية فقد عرفها قانون التجارة العراقي رقم (٣٦) للعام ١٩٨٤ على انها العقد الذ بمقتضاه يتيح للمصرف تملك النقود المودعة لديه وإمكانية التصرف بها بما يتناسب مع انشطته المهنية وتعهده بإعادتها الى المودع (العتابي ودليل، ٢٠١٤: ١٤٢). فالودائع هي المصدر الأساسي لأموال المصرف وتتركز الوظيفة الأساسية للمصرف بقبول تلك الودائع بكلفة منخفضة أي بمعدل فائدة منخفض عن الفائدة المستلمة من القروض الممنوحة، فهي تمثل الأساس في نشاط المصرف في تجهيز القروض للزبائن (Rose & Hudgins, 2005: 389). فالودائع هي التي تعود الى صاحبها المدخر بمكاسب مالية عن ادخاره وعدم تحمل مخاطرة الضياع او السرقة او سوء التصرف وهي مهمة للعمل المصرفي فتفتح افاق واسعة لتوسيع قاعدة القروض.

فتصنف الودائع الى تصنيفات عديدة واشكال مختلفة فقد نلخصها في الجدول (٢) الذي يبين التصنيفات للودائع كافة

الجدول (٢): تصنيفات الودائع

الوديعة حسب ملكيتها	الوديعة حسب مصدرها	الوديعة حسب اجل استحقاقها	الوديعة حسب حركتها	الوديعة حسب النشاط الاقتصادي
الوديعة الفردية	الوديعة الأولية	الوديعة الجارية	الوديعة النشيطة	وديعة الشركات التجارية
الوديعة الحكومية	الوديعة المشتقة	وديعة التوفير	الوديعة المستقرة	وديعة الشركات الصناعية
الوديعة المختلطة	الوديعة بحسب الاجل	الوديعة لأجل		الوديعة الزراعية
		الوديعة بأخطار سابق		وديعة الشركات الخدمية
		شهادة الادخار		وديعة أصحاب المهن والعاملين
		الوديعة المجمدة		

المصدر: (الهاشمي، ٢٠١٧: ٨٢).

**ج. الائتمان النقدي:** وهو من الأنشطة المهمة في المصارف التجارية ركيزة أساسية في زيادة الربحية. إذ يعرف الائتمان النقدي على انه المبالغ التي تقدم لطالب الائتمان بصورة نقدية ومباشرة ولك لتمويل الأنشطة والعمليات التي تم الاتفاق عليها وتكون محددة مسبقا من خلال عقد الائتمان (ايمان، ٢٠١١: ١١).

ومن اشكال الائتمان النقدي هي (كراجة واخرون، ٢٠٠٦: ٦٩):

١. الحساب الجاري المدين: وهو اتفاق بين المصرف والشخص طالب الائتمان اذ من خلال هذا الاتفاق يلتزم المصرف بتقديم تسهيلات في سقف محدد يستطيع طالب الائتمان السحب بحدود هذا السقف.

٢. الائتمانات المباشرة (كالقروض والتسليفات النقدية): وهي من تكون أكثر الأنواع انتشارا وهذا النوع يلبي احتياجات المقترضين لاستخدامها في تمويل راس المال العامل او في الاستثمارات طويلة الاجل.

٣. الكمبيالات المخصومة: هي نوع من أنواع الأوراق التجارية المستخدمة في المصارف التجارية لغرض البيع بالأجل بين التجار وهي سند يتعهد من خلاله التاجر بدفع مبلغ محدد لتاجر اخر في تاريخ معين والمصرف يكون وسيط مقابل عمولة يتفق عليها.

**د. حقوق المساهمين:** تعرف حقوق المساهمين على انها جميع اجمالي الموجودات في المصرف بعد طرح المطلوبات وتشمل حقوق المساهمين راس المال المدفوع إضافة للاحتياطيات بكافة أنواعها وأيضا الأرباح المحتجزة (الخطيب، ٢٠١٠: ١٠٢). ويمكن ان تكون حقوق المساهمين إيجابية او سلبية فاذا كانت مؤشرات إيجابية يعني ذلك قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المستقبلية اما إذا كانت المؤشرات ذات نتائج سلبية فان المصرف يواجه ديون اعلى من موجوداته فالمصرف او الشركة او أي مؤسسه تكون مؤشرات حقوق مساهميها سلبية فيعد ذلك مخاطرة في الاستثمار ويكون معرض للعسر المالي او الإفلاس او الاندماج.

**ثانياً القيمة السوقية:** تشير ادبيات الإدارة المالية ان القيمة السوقية للمصرف يعبر عنها من خلال أسعار الأسهم له في السوق المالية بالتداول وان الأساس الذي يحدد القيمة السوقية للمصرف التوازن في قوى العرض والطلب والتي تتأثر بالظروف المحيطة بالبيئة الخارجية Kapoor et (81: 2009, a.l.). وان القيمة السوقية يمكن تعظيمها من خلال تعظيم قيمة السهم الواحد أي تعظيم ربحية السهم العادي في السوق المالية ويعد ذلك هدف لتعظيم أرباح حملة الأسهم او المالكين (النعيمي، ٢٠١٨: ٤). وان العوامل التي تحدد القيمة السوقية للسهم تتغير ولأنسم بالثبات فهي تتقلب من وقت الى اخر وان التنبؤات حول القيمة السوقية تختلف فهي غالبا ما تقاس بعدد الأسهم العادية مع سهر السهم في السوق المالية (شومان، ٢٠١٧: ٤٤). فقد تعبر القيمة السوقية على انها مؤشر النجاح في تعظيم قيمة السهم وذلك من خلال الإدارة الكفوة للموارد وتخصيصها بالشكل الأمثل فضلا عن الفاعلية تحقيق وضع سوقي مستدام مستقبلاً (Magni, 2011: 20).

والقيمة السوقية تمثل قيمة السهم الذي يباع في السوق المالية وهذه القيمة تكون أحيانا اعلى من القيمة الاسمية او الدفترية او اقل فلكما كان الأداء كفوء وجيد والمصرف قادر على تحقيق أرباح عالية فان السعر السوقي للسهم يكون اعلى من القيمة الاسمية او الدفترية، والعكس في حالة انخفاض الأداء فسيكون سعر السهم ربما اقل من القيمة الاسمية والدفترية (يونس، ٢٠١١: ٣١).

وتتأثر القيمة السوقية بعدد من العوامل هي (غالي، ٢٠١٧: ١٧٦)

١. تقديرات الربح المستقبلي.
٢. اليه توزيع الأرباح فيما يتعلق بتحديد الأرباح المحتجزة.
٣. حجم الاستثمارات وطبيعتها في هيكل التمويل وماهي المخاطر الناجمة المرتبطة.
٤. العلاقة بين الأرباح الشركة والمخاطر السوقية والقدرة على تحقيق التوازن.

### المحور الثالث: الجانب التطبيقي

توجد العديد من المؤشرات المالية التي تستخدم في التحليل المالي فقد ركز البحث على المؤشرات (اجمالي الموجودات، الودائع، الائتمان النقدي، حقوق المساهمين) ومدى أثرها في تحقيق القيمة السوقية من خلال عرض حجم تلك المؤشرات ومن ثم الوصف الاحصائي واختبار العلاقة والاثار للمصرفين المبحوثة، وفي الجدول (٣) يتم عرض المؤشرات المالية والقيمة السوقية للسنوات (٢٠١٧-٢٠٠٩) في المصرفين المبحوثة، وقد تم الاعتماد في البيانات المالية المتوفرة في التقارير السنوية للمصارف المبحوثة.

الجدول (٣): المؤشرات المالية والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثة(\*) للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٩

المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري					
السنة	اجمالي الموجودات	الودائع	الائتمان النقدي	حقوق المساهمين	القيمة السوقية
2009	802.194	661.618	79.504	109.024	208.250
2010	961.062	804.688	180.800	118.787	179.000
2011	875.267	699.386	149.781	139.619	392.892
2012	1300.654	1046.719	147.401	207.252	315000
2013	1764.904	1393.584	219.169	292.419	515000
2014	1827.505	1491.599	228.903	268.488	387500
2015	1472.742	834.615	237.923	262.144	292500
2016	1200.424	790.042	195.066	282.821	227500
2017	1090.152	705.572	145.602	276.942	152500
المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف آشور الدولي					
السنة	اجمالي الموجودات	الودائع	الائتمان النقدي	حقوق المساهمين	القيمة السوقية
2009	160.435	86.055	3.128	69.903	63250
2010	139.371	55.265	16.372	76.561	58595
2011	169.295	69.753	43.932	84.608	6603
2012	267.893	71.553	50.698	170.524	139500
2013	355.83	83.164	96.974	230.925	155400
2014	385.529	101.505	61.283	229.860	232500
2015	407.730	115.498	28.440	237.899	107500
2016	382.771	94.83	17.683	252.640	85000
2017	376.316	81.267	10.463	266.126	75000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المنشورة للمصارف المبحوثة للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٩.

من الجدول (٣) يتضح ان المؤشرات المالية في مصرف بغداد الاستثماري كانت كالآتي:

١. اجمالي الموجودات: كانت السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٠) مرتفعة بواقع (٨٠٢,١٩٤, ٠٦٢, ٩٦١) على التوالي لتتخفف في سنة ٢٠١١ الى (٨٧٥,٢٦٧) مليار دينار ثم ترتفع بالسنوات (٢٠١٢, ٢٠١٣).

(\*) المبالغ في متن البحث للمؤشرات هي (مليار) دينار عراقي.

٢٠١٣، ٢٠١٤) الى (١٣٠٠,٦٥٤، ١٧٦٤,٩٠٤، ١٨٢٧,٥٠٥) مليار دينار على التوالي، لتتخفص في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) الى (١٤٧٢,٧٤٢، ١٢٠٠,٤٢٤، ١٠٩٠,١٥٢) مليار دينار على التوالي.

٢. **الودائع:** كانت نتائج مؤشر الودائع في مصرف بغداد الاستثماري في سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مرتفعة فقد بلغت (٦٦١,٦١٨، ٦٨٨,٨٠٤) على التوالي، لتتخفص في سنة ٢٠١١ الى (٦٩٩) مليار لتبدأ بالارتفاع في السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) فقد بلغت (١٠٤٦,٧١٩، ١٣٩٣,١٤٩١، ٨٣٤,٦١٥) على التوالي، ثم لتتخفص في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧)، فقد بلغت (٧٩٠,٠٤٢، ٧٠٥,٥٧٢) مليار دينار على التوالي.

٣. **الائتمان النقدي:** كانت قيمة الائتمان النقدي للسنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ (٧٩,٥٠٤، ١٨٠,٨٠٠) على التوالي، لتتخفص النسبة في سنة ٢٠١١ و ٢٠١٢ (١٤٩,٧٨١، ١٤٧,٤٠١) مليار دينار على التوالي، لترتفع في السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، وقد بلغت (٢١٩,١٦٩، ٢٢٨,٩٠٣، ٢٣٧,٩٢٣) على التوالي، ولتتخفص حجم الودائع في السنوات ٢٠١٥ و ٢٠١٦ الى (١٩٥,٠٦٦، ١٤٥,٦٠٢) مليار دينار على التوالي.

٤. **حقوق المساهمين:** أخذت قيمة حقوق المساهمين بالارتفاع للسنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣)، وبلغت قيمتها (١٠٩,٠٢٤، ١١٨,٧٨٧، ١٣٩,٦١٩، ٢٠٧,٢٥٢، ٢٩٢,٤١٩) على التوالي، لتتخفص في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بقيمة (٢٦٨,٤٨٨، ٢٦٢,١٤٤) مليار دينار على التوالي، ولترتفع في السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الى (٢٨٢,٨٢١، ٢٧٦,٩٤٢) مليار دينار على التوالي.

٥. **القيمة السوقية:** بلغت القيمة السوقية لمصرف بغداد الاستثماري لسنة ٢٠٠٩ (٢٠٨,٢٥٠) مليار دينار، لتتخفص سنة (٢٠١٠) الى (١٧٩) مليار دينار ثم لترتفع في سنة ٢٠١١ (٣٩٢,٨٩٢)، ولتتخفص سنة ٢٠١٢ الى (٣١٥) مليار دينار، ولترتفع سنة ٢٠١٣ الى (٥١٥) مليار دينار، ثم لتتخفص في السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) الى (٣٨٧,٥، ٢٩٢,٥، ٢٢٧,٥، ١٥٢,٥) مليار دينار على التوالي.

من الجدول (٣) يتضح ان المؤشرات المالية في آشور الدولي كانت كالآتي:

١. **اجمالي الموجودات:** كان اجمالي الموجودات في مصرف آشور الدولي لسنة (٢٠٠٩) مرتفعاً بواقع (١٦٠,٤٣٥)، لينخفض في سنة ٢٠١٠ الى (١٣٩,٣٧١)، وليرتفع في السنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) إلى (٢٥٩,٢٦٩، ٢٦٧,٨٩٣، ٣٥٥,٨٣٠، ٣٨٥,٥٢٩، ٤٠٧,٧٣٠) مليار دينار على التوالي ثم انخفض حجم الموجودات سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ليبلغ (٣٧٦,٣١٦، ٣٨٢,٧٧١) مليار دينار على التوالي.

٢. **الودائع:** كانت نتائج حجم الودائع في مصرف آشور الدولي في سنة ٢٠٠٩ مرتفعة فقد بلغت (٨٦,٠٥٥) مليار دينار لتتخفص في السنوات (٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) الى (٥٥,٢٦٥)، ٦٩,٧٥٣، ٧١,٥٥٣، ٨٣,١٦٤) مليار دينار على التوالي، لتبدأ بالارتفاع في السنوات (٢٠١٤، ٢٠١٥)، حيث بلغت (١٠٤٦,٧١٩، ١٣٩٣,١٤٩١، ١٠١,٥٠٥، ١١٥,٤٩٨) على التوالي، لتتخفص في السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧، فقد بلغت (٩٤,٨٣، ٨١,٢٦٧) مليار دينار على التوالي.

٣. **الائتمان النقدي:** كانت قيمة الائتمان النقدي في مصرف آشور الدولي بالارتفاع للسنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) فقد بلغ حجم الائتمان النقدي على التوالي الى الاتي من المبالغ

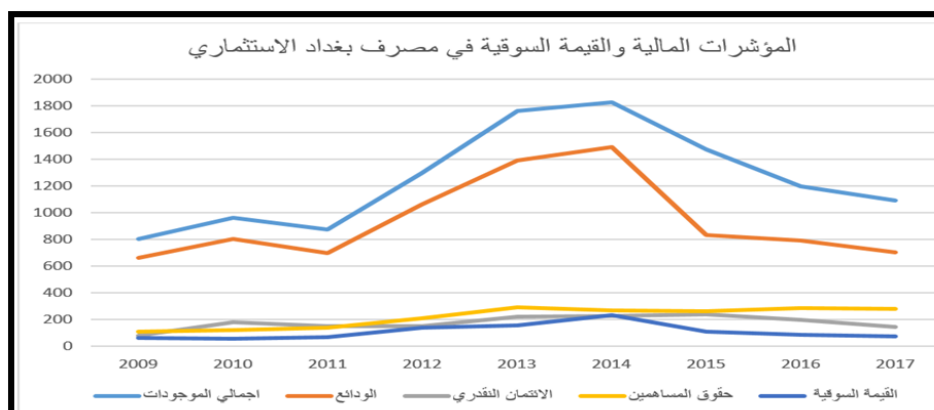


(٣,١٢٨, ١٦,٣٧٢, ٤٣,٩٣٢, ٥٠,٦٩٨, ٩٦,٩٧٤)، لتتخف النسبة في السنوات المتتالية الالية (٢٠١٤, ٢٠١٥, ٢٠١٦, ٢٠١٧) ليصل حجم الائتمان النقدي الى في السنوات أعلاه الى المتتالية (١٠,٤٦٣, ١٧,٦٨٣, ٢٨,٤٤٠, ٦١,٢٨٣).

٤. **حقوق المساهمين:** بلغت قيمة حقوق المساهمين في مصرف آشور الدولي بالارتفاع للسنوات (٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣) فقد بلغت قيمتها على التوالي (٦٩,٩٠٣, ٧٦,٥٦١, ٨٤,٦٠٨, ١٧٠,٥٢٤, ٢٣٠,٩٢٥) لتتخف في السنة ٢٠١٤ بقيمة (٢٢٩,٨٦٠) مليار دينار، لترتفع في السنوات (٢٠١٥, ٢٠١٦, ٢٠١٧) الى (٢٣٧,٨٩٩, ٢٥٢,٦٤٠, ٢٦٦,١٢٦) مليار دينار على التوالي.

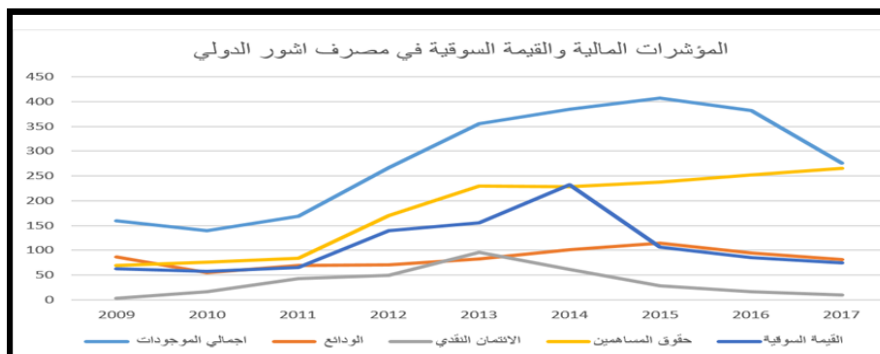
٥. **القيمة السوقية:** بلغت القيمة السوقية لمصرف آشور الدولي لسنة ٢٠٠٩ (٦٣,٢٥٠) مليار دينار لتتخف سنة (٢٠١٠) الى (٥٨,٥٩٥) مليار دينار ثم لترتفع في السنوات (٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥) على التوالي لتصل الى قيمة السنوات الأربع الى (٦٦,٠٣, ١٣٩,٥, ١٥٥,٤, ٢٣٢,٥, ١٠٧٥) مليار دينار على التوالي، ولتتخف سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الى (٨٥, ٧٥) مليار دينار على التوالي.

ولتوضيح تلك المؤشرات في المصرفين المبجوة فقد يوضح الشكل (٢) و (٣) المؤشرات المالية مع القيمة السوقية.



الشكل (٢): المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري المصدر: اعداد الباحث.

والشكل (٣) يبين المؤشرات المالية مع القيمة السوقية في مصرف آشور الدولي



الشكل (٣): المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف آشور الدولي المصدر: اعداد الباحث.

## الجانب الاحصائي

أولاً. التوصيف الاحصائي لمتغيرات البحث:

١. مصرف بغداد الاستثماري: يوضح الجدول (٤) ان اعلى انحراف معياري في مصرف بغداد الاستثماري في القيمة السوقية اذ يبلغ (١٧٠,٠٣٦) وأدنى انحراف معياري عند الائتمان النقدي اذ يبلغ (٥٠,٧٧٤٢٠)، كما يلاحظ اعلى متوسط حسابي في مصرف بغداد الاستثماري عند القيمة السوقية اذ يبلغ (٢٢٩٩٥٥) وأدنى متوسط حسابي في مصرف بغداد الاستثماري عند الائتمان النقدي اذ يبلغ (١٧٦,٠١٦٦).

٢. مصرف آشور الدولي: يوضح الجدول (٤) ان اعلى انحراف معياري في مصرف آشور الدولي في القيمة السوقية اذ يبلغ (٦٥٩٧٢,٧٩٣٨٦) وأدنى انحراف معياري عند الودائع اذ يبلغ (١٨,٠٦٥٥٣) كما يلاحظ اعلى متوسط حسابي في مصرف الدولي عند القيمة السوقية اذ يبلغ (١٠٢٥٩٤) وأدنى متوسط حسابي في مصرف آشور الدولي عند الائتمان النقدي اذ يبلغ (٣٦,٥٥٢٦).

الجدول (٤): التوصيف الاحصائي لبيانات المؤشرات المالية والقيمة السوقية في المصرفين المبحوثين

مصرف بغداد الاستثماري		
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفقرات
١٢٥٤,٩٨٩٣	٣٧١,٣٢٢٥٢	اجمالي الموجودات
٩٣٦,٤٢٤٨	٣٠٨,٩٣٤٥٩	الودائع
١٧٦,٠١٦٦	٥٠,٧٧٤٢٠	الائتمان النقدي
٢١٧,٤٩٩٦	٧٥,٥٧٠٨٩	حقوق المساهمين
٢٢٩٩٥٥,٦٨٢٤	١٧٠,٠٣٦,٦٣٣٨٢	القيمة السوقية
مصرف آشور الدولي		
الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفقرات
٢٩٣,٩٠٧٨	١١٠,٥٥١٩١	اجمالي الموجودات
٨٤,٣٢١١	١٨,٠٦٥٥٣	الودائع
٣٦,٥٥٢٦	٢٩,٨٨٢٨٨	الائتمان النقدي
١٧٩,٨٩٤٠	٨١,٤٩٨٦٤	حقوق المساهمين
١٠٢٥٩٤,٢٢٢٢	٦٥٩٧٢,٧٩٣٨٦	القيمة السوقية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

ثانياً. تحليل واختبار متغيرات البحث: ويجري تحليل واختبار متغيرات البحث للتعرف على مدى قبول او رفض الفرضيات التي صيغت من المشكلة وذلك باستخدام معامل الارتباط والانحدار الخطي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

أ. اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث:

من الجدول (٥) يتضح الاتي:

#### - مصرف بغداد الاستثماري:

١. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة اجمالي الموجودات والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٩٣%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٢. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة للودائع والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٨٦%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٣. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة للائتمان النقدي والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٧٥%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٤. وجود علاقة ارتباط قوية موجبة لحقوق المساهمين والقيمة السوقية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٧٢%) وبدلالة معنوية عند مستوى اقل من (٥%) وهذا ما يؤكد استقلالية المتغيرات المستقلة وعدم تداخلها في التأثير في المتغير المعتمد، الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.

#### - مصرف الشور الدولي:

١. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين اجمالي الموجودات والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٥٩%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٢. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الودائع والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٥٠,٤٥%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٣. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الائتمان النقدي والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٥٩%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.
٤. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين حقوق المساهمين والقيمة السوقية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٥٤%) وبدلالة معنوية عند مستوى أكبر من (٥%) وهذا لا يتفق مع صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص بوجود علاقة ارتباط معنوية بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية.

الجدول (٥) معامل الارتباط الكلي بين متغيرات البحث

علاقة الارتباط بين المؤشرات المالية والقيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري		
الفقرات	معامل الارتباط	sig
اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية	0.93	0.05 <
الودائع مع القيمة السوقية	0.86	0.05 <
الائتمان النقدي مع القيمة السوقية	0.75	0.05 <
حقوق المساهمين مع القيمة السوقية	0.72	0.05 <
الفقرات	معامل الارتباط	Sig
اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية	0.59	0.05 >
الودائع مع القيمة السوقية	0.45	0.05 >
الائتمان النقدي مع القيمة السوقية	0.59	0.05 >
حقوق المساهمين مع القيمة السوقية	0.54	0.05 >

الجدول: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

\* يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(a \geq 0.05)$ .

ب. اختبار علاقات التأثير لمتغيرات البحث:

- اختبار تأثير المؤشرات المالية على القيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري:

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية فقد يبين الجدول (٦) الآتي:

- وجود تأثير معنوي لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير  $(R^2)$  (0.84) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٨٤%) والباقي خارج نموذج البحث، إذ تشير قيمة  $t$  المحسوبة (٦,٩٥٨) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الأثر للدلالة الإحصائية لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية. وهذا يؤكد النتائج اختبار  $F$  بقبولها احصائيا إذ بلغت قيمة  $F$  المحسوبة (٤٨,٤١٠) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%). وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية.
- وجود تأثير معنوي للودائع على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير  $(R^2)$  (0.74) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٧٤%) وأن (٢٦%) خارج نموذج البحث، وتشير قيمة  $t$  المحسوبة (٤,٥٥٠) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الأثر للدلالة الإحصائية للودائع على القيمة السوقية. وهذا يؤكد النتائج اختبار  $F$  بقبولها احصائيا إذ بلغت قيمة  $F$  المحسوبة (٢٠,٧٠٤) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%). وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي للودائع على القيمة السوقية.
- وجود تأثير معنوي للائتمان النقدي على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير  $(R^2)$  (0.57) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٥٧%) وان (٤٣%) خارج نموذج البحث، وتشير قيمة  $t$  المحسوبة (٣,٠٧٢) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الأثر للدلالة الإحصائية للائتمان النقدي على القيمة السوقية. وهذا يؤكد النتائج اختبار  $F$  بقبولها احصائيا إذ بلغت قيمة  $F$  المحسوبة (٩,٤٣٦) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%). وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير للائتمان النقدي على القيمة السوقية.

٤. وجود تأثير معنوي لحقوق المساهمين على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير (0.52) (R<sup>2</sup>) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٥٢%) وان (٤٨%) خارج نموذج البحث، وتشير قيمة t المحسوبة (٢,٧٧٣) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اقل من (٥%) وما يعني الأثر للدلالة الإحصائية لحقوق المساهمين على القيمة السوقية. وهذا يؤكد النتائج اختبار F بقبولها احصائيا إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٧,٦٨٩) وعند مستوى معنوية اقل من (٥%)، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود لحقوق المساهمين على القيمة السوقية

الجدول (٦): اختبار درجة التأثير للمؤشرات المالية على القيمة السوقية في مصرف بغداد الاستثماري

البيان	معامل التحديد R <sup>2</sup>	T المحسوبة	مستوى المعنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية
اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية	0.84	6.958	0.05 <	48.410	0.05 <
الودائع مع القيمة السوقية	0.74	4.550	0.05 <	20.704	0.05 <
الائتمان النقدي مع القيمة السوقية	0.57	3.072	0.05 <	9.436	0.05 <
حقوق المساهمين مع القيمة السوقية	0.52	2.773	0.05 <	7.689	0.05 <

الجدول: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

\* يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a ≥ 0.05).

#### - تحليل اختبار المؤشرات المالية مع القيمة السوقية في مصرف آشور الدولي

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية يبين الجدول (٧) ما يأتي:

١. عدم وجود تأثير معنوي لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير (0.36) (R<sup>2</sup>) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٣٦%) والباقي خارج نموذج البحث، إذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٩٧٩) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الأثر للدلالة الإحصائية لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية. وكذلك عدم معنوية اختبار F إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٣,٩١٥) وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%). وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير لأجمالي الموجودات على القيمة السوقية.

٢. عدم وجود تأثير معنوي للودائع على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير (0.20) (R<sup>2</sup>) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٢٠%) والباقي خارج نموذج البحث، إذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٣٦١) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الأثر للدلالة الإحصائية للودائع على القيمة السوقية، وكذلك عدم معنوية اختبار F إذ بلغت قيمة F المحسوبة (١,٨٥٢) وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%). وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي للودائع الموجودات على القيمة السوقية.

٣. عدم وجود تأثير معنوي للائتمان النقدي على القيمة السوقية، إذ بلغ معامل التفسير (0.35) (R<sup>2</sup>) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٣٥%) والباقي خارج نموذج البحث، إذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٩٧٤) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الأثر للدلالة الإحصائية للائتمان النقدي على القيمة السوقية، وكذلك عدم معنوية اختبار F إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٣,٨٩٧) وعند مستوى معنوية

اعلى من (٥%) . وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي للانتمان النقدي الموجودات على القيمة السوقية.

٤. عدم وجود تأثير معنوي لحقوق المساهمين على القيمة السوقية، اذ بلغ معامل التفسير (0.30) ( $R^2$ ) وهذا يعني ان المتغير المستقل يمكن ان يفسر في المتغير التابع بنسبة (٣٠%) والباقي خارج نموذج البحث، اذ تشير قيمة t المحسوبة (١,٧٢٤) لقيمة معامل الانحدار وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%) وذلك يعني عدم وجود الأثر للدلالة الإحصائية لحقوق المساهمين على القيمة السوقية. وكذلك عدم معنوية اختبار F اذ بلغت قيمة F المحسوبة (٢,٩٧٣) وعند مستوى معنوية اعلى من (٥%) . وهذا لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود تأثير معنوي لحقوق المساهمين على القيمة السوقية.

الجدول (٧) اختبار درجة التأثير للمؤشرات المالية على القيمة السوقية في مصرف آشور الدولي

البيان	معامل التحديد $R^2$	T المحسوبة	مستوى المعنوية	F المحسوبة	مستوى المعنوية
اجمالي الموجودات مع القيمة السوقية	0.36	1.979	0.05 >	3.915	0.05 >
الودائع مع القيمة السوقية	0.20	1.361	0.05 >	1.852	0.05 >
الانتمان النقدي مع القيمة السوقية	0.35	1.974	0.05 >	3.897	0.05 >
حقوق المساهمين مع القيمة السوقية	0.30	1.724	0.05 >	2.973	0.05 >

الجدول: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23.

\* يكون الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(a \geq 0.05)$ .

#### الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: خرج البحث بجملة من الاستنتاجات والتي هي:

١. تعد المؤشرات من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها الحصول على قيمة سوقية وذلك للحصول على وضع مالي أفضل ومكانة تنافسية اعلى لتشخيص نقاط القوة والضعف.
٢. أظهرت نتائج التحليل ان المقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية في مصرف بغداد الاستثماري بوجود علاقة ارتباط قوية معنوية بين المؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الانتمان النقدي، - حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية.
٣. اما في مصرف آشور الدولي فقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ارتباط معنوية للمقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الانتمان النقدي، - حقوق المساهمين) مع القيمة السوقية.
٤. أظهرت نتائج التحليل ان المقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية في مصرف بغداد الاستثماري لها تأثير معنوي للمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الانتمان النقدي، - حقوق المساهمين) على القيمة السوقية.
٥. اما في مصرف آشور الدولي فقد أظهرت نتائج التحليل لا يوجد تأثير معنوي للمقاييس الكمية المتمثلة بالمؤشرات المالية المعتمدة (اجمالي الموجودات، الودائع، الانتمان النقدي، - حقوق المساهمين) على القيمة السوقية وهذا يعني وجود مؤشرات نوعية تؤثر في تحقيق القيمة السوقية لم يعتمدها البحث مثل (الشفافية، وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، المسؤولية الاجتماعية).

### ثانياً. التوصيات: خرج البحث بجملة توصيات وهي:

١. على الإدارة العليا في مصرف آشور الدولي التركيز على المقاييس الكمية في تحقيق القيمة السوقية أكثر من المقاييس النوعية.
٢. ضرورة الإفصاح بشكل أكبر وعرض تقارير لسنوات سابقة من تاريخ تأسيس المصرف على موقع المصرف او على سوق العراق للأوراق المالية.
٣. ينبغي على المصارف المبحوثة التعبير عن المؤشرات النوعية بشكل كمي بصيغة نفقات او ما يقدمه المصرف من أموال لتحقيق تلك المؤشرات.
٤. من الضروري تدريب العاملين في المصرفين المبحوثة على الأساليب والأدوات المعتمدة عالمياً في تحقيق القيمة السوقية.
٥. يتوجب على المصارف الاهتمام ببرامج البحث والتطوير واعداد الدراسات التي ترتبط بمتغيرات البحث وتعميم النتائج على القطاع المصرفي العراقي.

### المصادر

#### اولاً. المصادر العربية:

١. الحياي، وليد ناجي، (٢٠٠٧)، "التحليل المالي" منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: [www.ao-academy.org](http://www.ao-academy.org)
٢. الخطيب، محمد محمود، (٢٠١٠)، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٣. الصفار، عماد صبيح، الخزرجي، زينب صبحي عباس، (٢٠١٧)، "تحليل العلاقة بين قيم الموجودات ومؤشرات الأداء المشتقة منها في ظل المعايير الدولية للإبلاغ المالي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، الإصدار ١١٣.
٤. العبيدي، حسنين محمد مجيد (٢٠٠٧)، تصميم سجل الموجودات الثابتة بواسطة الحاسوب، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار ١٥.
٥. العتابي، حسين عاشور، دليل، فرات هادي، (٢٠١٤)، "إثر التخطيط الاستراتيجي للخدمات الالكترونية في تنمية الودائع المصرفية النقدية/بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية الخاصة"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٩، العدد ٢٩.
٦. المؤسسة العامة للتدريب المهني والفني، (٢٠١٨)، "مبادئ المحاسبة" الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
٧. النعيمي، عدنان تايه ذياب، (٢٠١٨)، طبيعة النشاط والقيمة السوقية للمنشأة/دراسة مقارنة في سوق العراق وسوق عمان للأوراق المالية، مجلة كلية المأمون، العدد ٣١،
٨. الهاشمي، ليلي عبد الكريم محمد (٢٠١٧)، استدامة الائتمان المصرفي في الازمة المالية ٢٠٠٨ والعوامل المؤثرة فيها/دراسة في عينه من المصارف العربية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
٩. حابس، ايمان (٢٠١١)، "دور التحليل المالي في منح القروض/دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، جامعة قصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

١٠. حسين، هاشم حسن حسين، بني لام، علي حسين نوري، (٢٠١٦)، دور الموجودات الثابتة في تحقق صافي الربح/بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة كلية المأمون الجامعة، الإصدار ٢٨.
١١. شومان، حسنين فيصل حسن، (٢٠١٧)، أثر دورة التحول النقدي في القيمة السوقية للسهم/دراسة تطبيقية في شركة الكندي للقاحات والأدوية البيطرية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد ٩، العدد ١.
١٢. غالي، بتول علي عبد، (٢٠١٧)، دور التحليل المالي في تعزيز العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للسهم في المصارف التجارية/دراسة تطبيقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٣.
١٣. كراجة واخرون، عبد الحليم كراجة، (٢٠٠٦)، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٤. مجبور، جابر العامري واخرون، (٢٠٠٦)، مبادئ المحاسبة، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
١٥. يونس، خالد عبد الرحمن جمعة (٢٠١١)، إثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم/دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة.
- ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Kapoor, Jack R, Dlabay, Iesr & Hughes, Robert, (2009), "Personal Finance", 9<sup>th</sup> edition, Mc Graw-Hill, USA.
2. Ruppel, Warren, 2010, "government Accounting Made Easy" 2<sup>ed</sup>, John Wiley & Sons, Inc, USA.
3. Rose & Hudgins, Peter, Sylvia, (2005), "Bank management and financial services", 6<sup>th</sup>, Irwin, Inc.